

المبحث الثاني: الخطوات الأولية لإعداد مذكرة

لاختيار المذكرة شروط ومبادئ وخطوات ينبغي توفرها وصولاً إلى تحديد عنوان المذكرة بدقة، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

المطلب الأول: مرحلتى التفكير والشروع في المذكرة:

هناك عدة خطوات تدخل في إنجاز مذكرة الماستر، ولكل خطوة شروط وأهمية لا يجب الإغفال عنها، والتي تتمثل في:

الفرع الأول: مرحلة التفكير في المذكرة:

تعتبر مرحلة التفكير في المذكرة من المراحل الأولى التي يهتم بها الطالب، حيث يتم اختيار موضوع البحث الذي يكون محل الدراسة حسب تخصصه، كتخصص القانون العام مثلاً.

فاختيار الموضوع يمكن أن يكون من وضع الطالب، ليتم تقديمه للإدارة، وهذه الأخيرة تتحقق من عمد إنجازها سابقاً.

كما يمكن أن يكون الموضوع من وضع الأساتذة أو الإدارة، وفيه يجبر الطالب أن يختار الموضوع من القائمة⁽¹⁾.

للإشارة عند اختيار الطالب موضوع المذكرة، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل الآتية:

- قدراته الذهنية والمعلومات المكتسبة حول الموضوع طيلة فترة دراسته؛

- إذا كان هذا الموضوع لم يتم إنجازه من قبل؛

- العوامل النفسية؛

- عامل الوقت لإنجاز الموضوع؛

- عند وضع قائمة العناوين من طرف الدارة أو الأستاذ، يكون الطالب على دراية بما يلي:

* وقت وحجم الموضوع؛

* معرفة ما إذا تم إنجاز الموضوع من قبل أم لا، وقد يمكن إنجاز نفس الموضوع بخطة مختلفة، لأن وجهة الطالب تختلف من

طالب لآخر، ولكل واحد نظرة تميزه عن غيره؛

(1)- دليل إعداد مذكرة ماستر، متوفر على الأنترنت بتاريخ 24 نوفمبر 2033، الساعة 10:30:

*يختار الطالب العنوان الذي يراه مناسباً له، على حسب معرفته وميوله وتخصصه، لتسهيل عملية الإعداد، فعليه أن لا يتسرع في الاختيار، وأن يفكر في مجموعة من الأسئلة، منها: هل يتطرق إلى دراسة مقارنة، أم يكفي تحليل الموضوع بطريقة قانونية واحدة دون المقارنة؟ أي منهج يجب إتباعه؟... وغيرها من الأسئلة؛

*يختار الطالب زميل ليشرك معه هذا العمل، فيكون العمل ثنائي، ولكل واحد منهما حقوق فكرية على المذكرة، كما يمكنه أن ينجز هذا العمل بمفرده؛

*يحق للطالب أن يختار المشرف، الذي يؤطر عمله طيلة فترة الانجاز إلى غاية يوم المناقشة.

*الاتفاق بينهم(المشرف والطالبان)على طريقة العمل وخطة البحث، ووقت الانتقاء وطريقة تقديم العمل، تصحيح الخطة، وكذا تصحيح المذكرة قبل إيداعها أمام اللجنة المختصة، وبعد مناقشتها إذا طلبت اللجنة ضرورة تصحيح المذكرة تحت إشراف الأستاذ المشرف.

الفرع الثاني:مرحلة الشروع في المذكرة:

تشمل ميع المراحل المؤطرة للموضوع بمختلف أنواعها، كما يجب الإعتماد على الجريدة الرسمية في المجال القانوني لدراسة الموضوع، من خلال تحليل نصوصها القانونية، واستخراج المعلومات من بقية المراجع.

والمراجع القانونية أنواع:

-اجتهادات قضائية لا تعدل؛

-حكم أو قرار قضائي صادر من جهة قضائية؛

-الفقه، ويرجح استخدام أحدث الطبعة للكاتب؛

-مجلات الكلية(لاسيما كلية الحقوق)؛

-في حال استعمال القوانين الأجنبية، يرحح ترجمتها للعربية وكتابة المحتوى في المتن، والبدء بالقوانين الجزائرية أولاً، ثم القوانين الأجنبية.

-طريقة جمع المعلومات في المجال القانوني، حيث يتم استعمال المراجع الورقية والمراجع الرقمية، فالمرجع الورقي هو المرجع المتواجد في المكتبة الخاصة والمكتبة المتخصصة، أما المرجع الرقمي هو الإعلام الآلي، أو أي شيء آخر يتعلق بالتكنولوجيا، وبعدها يتم الاحتفاظ بالمعلومات التي تم تجميعها، واستغلالها في مكانها المناسب على حسب الخطة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: شروط وخطوات اختيار عنوان مذكرة وصولاً إلى تحديده:

هناك فرق بين شروط وخطوات اختيار مذكرة، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

الفرع الأول: الشروط والمبادئ العامة لاختيار موضوع مذكرة:

تتمثل تلك الشروط فيما يلي:

-إتباع القواعد التي تسير عليها الهيئات العلمية التي يتبعها الباحث، فلكل هيئة علمية فلسفتها المحددة التي تعمل وفقاً لها في البحث العلمي، بما يتلاءم مع طبيعة الميدان المتخصصة فيه والواجبات المنوطة بها، وهذا لا يعني أن الهيئة لا تسمح بعمل أي شيء، وإنما تسمح فقط بالأبحاث التي تسير في فلك اهتمامها؛

-أن يكون الباحث على دراية بإمكانيات الهيئة المنتمية إليها أو التي سجل فيها بحثه، فلا شك أن دراية الباحث بهذه الإمكانيات يجعله يعرف طبيعة الموضوعات التي يتيسر له بحثها، أكثر مما سواها؛

-أن يقوم الباحث بنوع من الإستيطان الداخلي لتكوينه العلمي والفكري، محاولاً الوقوف على القضايا، والمشاكل التي تثير شغفه العلمي وتحفزه إلى البحث والدراسة، ولا شك أن الصعوبات والمشاكل التي صادفت الباحث في حياته، سواء كانت علمية أو نظرية تدفعه غالباً إلى محاولة إيجاد حلول لها، وهنا يكون الدافع الخاص والحماس الذاتي نبعاً فياضاً يمدّه بطاقة دافعة إلى العمل المتواصل الخلاق؛

-أن يكون الموضوع حديث لم يسبق بحثه كلياً أو جزئياً، وتحدد جودة الموضوع على أساس مجموعة من المعايير منها :

-الكشف عن جانب محجوب من الحقيقة؛

-تقديم تفسير جديد؛

-تصحيح خطأ علمي؛

-إكمال جانب ما يزال ناقصاً؛

(1)-دليل إعداد مذكرة ماستر، مرجع سابق:

-تعديل رؤية معكوسة؛

-شرح أمر غامض مبهم؛

-التأليف بين أمور مشتتة؛

-جمع وتنظيم نظريات متفرقة، يفيد جمعها وتنسيقها إلى إعطاء رؤية جديدة لموضوع ما؛

-أن يكون الموضوع لم يتم تناوله بلغة الباحث الوطنية، كأن يكون قد تم معالجته باللغة الإنجليزية مثلا، ولكن حتى الآن لم يتم معالجته باللغة العربية(1).

وأفضل أنواع البحوث على الإطلاق هو الذي يحل أو يساهم في حل مشكلة عملية أو فكرية، تمس الواقع المعاصر أو المستقبلي للباحث.

-أن تكون مصادر الموضوع ومراجعته متوفرة، حتى يتمكن الباحث من إنجاز بحثه على أكمل وجه، لذا يجب عليه أن يسعى إلى إمكانية الحصول على كل ما يحتاج إليه من مصادر ومراجع، عن طريق الشراء أو الإستعارة أو التصوير أو الإطلاع الداخلي في المكتبات المعنية؛

-أن يكون الباحث قادرا على التعامل المباشر مع مضمون البحث لاسيما إذا كان هذا المضمون بلغات أجنبية فعلية وأن يتأكد من توافرها باللغة الأجنبية التي يتقنها، وإذا كان لدى الباحث الوقت الكافي لتعلم لغة أجنبية جديدة تمكنه من التعامل المباشر مع جزء من مضمون بحثه، فعليه أن يغتنم هذه الفرصة لأنها ستضيف إليه الشيء الكثير؛

-يجب أن يكون موضوع البحث محددًا مكثفًا بعيدا عن العمومية، فالموضوعات العامة لا تصلح للبحث العلمي، وإن كان من الممكن تناولها، فهذا فقط في نطاق الكتب لا الرسائل الأكاديمية، فقد اصطلح أهل البحث العلمي منذ مدة على حتمية أن يكون موضوع البحث في نقطة محددة جدا ثم التعمق فيها حتى أقصى مدى، ومن الأمور الشائعة أن نرى كثيرا من الباحثين المبتدئين يقعون في فخ موضوعات شديدة العمومية و متنوعة الآفاق، ويعجز البعض منهم عن التوصل إلى موضوع محدد(2).

ويمكن للباحث من هذا النوع أن يتبع الطريقة الآتية حتى يمكنه الوصول إلى موضوع بحث محدد من موضوع عام جدا لنضرب مثلا على ذلك: في مجال القانون:

-موضوع شديد العمومية: القانون.

(1)-الدكتور محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 1989، ص8، 9 .

(2)-د. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص9، 10.

- موضوع عام:القانون الجزائري.
- موضوع أدنى عمومية:القانون الخاص في الجزائر.
- موضوع محدد العمومية :القانون المدني.
- موضوع محدد جدا :عقد السياحة⁽¹⁾.
- * في مجال الفلسفة.
- موضوع شديد العمومية:نظرية المعرفة.
- موضوع عام:نظرية المعرفة في الفكر الأوروبي.
- موضوع أدنى عمومية:نظرية المعرفة في الفلسفة الأوروبية الحديثة.
- موضوع محدد العمومية :نظرية المعرفة في الفلسفة الألمانية.
- موضوع محدد جدا :نظرية المعرفة عند ليتنر.
- ولنضرب مثلا آخر في مجال العلوم الشرعية:
- موضوع شديد العمومية :الفقه الإسلامي بين أهل القرى وأهل الحديث.
- موضوع عام :الفقه الإسلامي عند أهل القرى.
- موضوع أدنى عمومية :القواعد الفقهية عند أهل القرى.
- موضوع محدد العمومية مصادر التشريع عند أهل القرى.
- موضوع محدد جدا :موقف أهل القرى من السنة بمصدر من مصادر العقيدة والتشريع.
- وهناك مثلا ثالثا في مجال علم النفس:
- موضوع شديد العمومية :توكيد الذات.

(1)-سميحة بشينة ، عقد السياحة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون، تخصص عقود مدنية، نوقشت بقسم الحقوق بجامعة العربي بن مهيدي بأب الواقى، السنة الجامعية 2018-2019، ص الواجهة.

-موضوع عام: توكيد الذات عند الشعب المصري.

-موضوع أدنى عمومية: أبعاد توكيد الذات عند الشباب المصري المثقف.

-موضوع محدود العمومية: أبعاد توكيد الذات عند طلاب جامعة الإسكندرية.

-موضوع محدد جدا: أبعاد توكيد الذات عند طلاب قسم اللغة العربية بآداب الإسكندرية في الصنف الأول من الثمانينات.

-أن يكون للبحث فائدة علمية أو عملية، سواء للباحث أو للهيئة العلمية التي يتبعها، أو لهيئات أخرى أو المجتمع، ولا يعني هذا حتمية أن يكون للبحث ثمرات في مجال التطبيق العملي، وإنما نقصد الفائدة أيا كان نوعها نظرية أو عملية⁽¹⁾.

فكثير من الأبحاث ليس لها فوائد تطبيقية، ومع ذلك تكون ذات قيمة وعائد على البشرية من أي بحث تطبيقي، وثمة عدد غير قليل من الأبحاث النظرية الصرفة لم يكن يظن أصحابها على الإطلاق إمكانية أن تصبح ذات عائد عملي.

ومع ذلك جاءت الأيام التي تمخضت فيه هذه البحوث عن تطبيقات أفادت البشرية الفوائد العظام⁽²⁾.

الفرع الثاني: خطوات اختيار موضوع مذكرة وصولا إلى تحديده:

يمكن ذكر المهمة منها:

أولا: مرحلة اختيار موضوع البحث:

يشترط في هذه المرحلة:

-الرغبة في أن يكون البحث مفيدا، ويقصد برغبة الباحث اهتماماته وتوجهاته العلمية التي يكتسبها من خلال بحوث قام بها سابقا، ملاحظاته الميدانية واحتكاكه بالبحوث ومطالعتة لها، وقد يتكون أيضا مصدرا للإلهام، مما يجعل الباحث يطمح لأن يكون بحثه مفيدا؛

-الدراسات والبحوث العلمية السابقة، إذا تعد الدراسات والبحوث التي يقدمها الباحثين مصدر الإهتمام بمواضيع أخرى في ذات السياق، وهذا ما يطلق عليه عبارة (السلسلة التراكمية للعلم)، باعتبار أن البحوث جودة، وهي التي تنطلق من حيث انتهى الباحثون الآخرون، وهذا راجع لكون أغلب النتائج المتوصل إليها في البحوث العلمية المتنوعة تكون نابعة من دراسات ميدانية، تعالج ظواهر اجتماعية واقعية؛

(1)-د. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص10-12.

(2)-د. محمد عثمان الخشت، مرجع نفسه، ص12.

-التجارب المعشوية، هي مصدر إلهام جدا، تساعد الباحث في إيجاد موضوع بحث، والتي يمكن أن تكون متصلة بإحدى المؤسسات الإجتماعية كالأسرة أو المدرسة أو المنظمة.....إلخ؛

-تبادل الأفكار، حيث أن تبادلها مع الباحثين الآخرين والمختصين في المجال يعد مصدر للإهتمام، من خلال التوجه إليهم والتشاور معهم وطلب رأيهم في الموضوع المراد دراسته، مما يزيد من ثقة الباحث، وذلك من خلال اطلاعات، مطالعات هؤلاء الباحثين، وكذا بحوثهم العلمية السابقة.

إن الخطوات الأربعة المذكورة، تمكن الباحث من الدخول في مرحلة تحديد موضوع البحث، الذي لابد أن يكون واضحا ، دقيقا، محدد الزوايا والمعالم، قابل للدراسة العلمية(1).

ثانيا:مرحلة تحديد موضوع البحث العلمي :

إن اختيار الموضوع يكون من خلال معالم تساعد الباحث على ضبط وتحديد الموضوع بشكل يسمح بدراسته، ومن خلال نقطة أساسية جدا في أدبيات البحث العلمي وهي الدراسات السابقة، مما يساعد الباحث على تحديد الموضوع بشكل أدق، وبالتالي القابلية للدراسة العلمية، وهو ما يمكن توضيحه فيمايلي:

1-مقاييس قابلية الموضوع للدراسة العلمية :

عند إجراء أي بحث علمي يعتمد الباحث على أسس معينة للتأكد من توفر عناصر قابلية الموضوع للدراسة العلمية، و انطلاقا من ذلك لابد من التفكير فورا في بعض مقاييس التنفيذ، والمتمثلة في الوسائل المعنوية (الوقت، درجة تعقد البحث)، والموارد المادية، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

*توفر الوسائل المادية:

يقصد بها كل ما يرتبط بالتمويل اللازم للصرف على البحث، ودراسة الظاهرة دراسة علمية دقيقة وعميقة.

-توفر الوسائل المعنوية:

مفادها أن درجة تعقد الموضوع، تقتضي مراعاة مستوى الطالب المعني بالبحث من مختلف الجوانب، وينبغي عدم اختيار الموضوع الذي يتطلب فحص عدد كبير من العناصر في نفس الوقت، لأن بعض المواضيع المنهجية معقدة، لا يمكن تعلمها في فترة زمنية قصيرة(2).

(1)-نورة سليمان فيسة، خطوات اختيار موضوع البحث العلمي وبناء اشكاليته، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد15، العدد، 02، 2022، ص741، 742.

(2)-مرجع نفسه، ص742، 743.

2- إمكانية إنجاز البحث العلمي:

يقصد به الإطار الزمني المعين، خاصة في حالة التحضير لشهادة ما أو التحضير لملتقى علمي ما، واللذان يكونان محصوران في فترة زمنية محددة، فهل يمكن للباحث أن ينهي بحثه العلمي في مدة زمنية معينة؟.

هنا يمكن القول أنه إذا كانت طبيعة البحث العلمي تستدعي وقتاً أطول من الوقت المحدد للبحث، فما على الباحث إلا التوقف عن موضوع هذا البحث .

3- ارتباط بعض البحوث العلمية ببعض الظواهر الخاصة:

إذ توجد بحوث تتعلق بظواهر معينة، التي قد تزول قبل انتهاء الباحث من بحثه، وبالتالي فإن عينة البحث تكون بصفة مؤقتة فقط، ففي هذه الحالة ما على الباحث إلا أن يتوقف ويختار موضوع آخر.

4- توفر أدوات البحث:

تختلف طبيعة المواضيع من حيث المراجع المرتبطة بها، وعلى الباحث التأكد من وفرة المراجع، من خلال قراءته السابقة في مجال تخصصه قبل اختيار الموضوع، لأن قلة المراجع قد تعيق عمل الباحث وتطيل مدة البحث، لهذا يتعين تجنب المواضيع الجديدة قليلة المراجع، والابتعاد عن المواضيع المعقدة والغامضة التي يصعب تحديدها وتحديد مراجعها، وتجنب المواضيع الواسعة لأنها قد تثقل كاهل الباحث وتستنفذ قدراته وإمكانياته.

ومن أهم العوامل التي تساعد على اختيار الموضوع نذكر مايلي:

-توفر أدوات البحث التي تخدم الموضوع، وتسمح باستخدامها دون تعديلات؛

-توفر أدوات البحث، ولكنها تحتاج إلى تعديلات؛

-الأدوات غير الصالحة، تستوجب من الباحث التخلي عنها والبحث عن أدوات تخدم موضوع بحثه، وفي حالة عدم القدرة على توفيرها، عليه أن يتخلى عن الموضوع ويختار موضوعاً آخر مناسباً⁽¹⁾.

من مصادر الحصول على الموضوع، القراءات الواسعة للكتب والمجلات، ومحيط العمل، والاطلاع على البحوث السابقة، إضافة إلى اقتراح الأستاذ المشرف⁽²⁾.

للإشارة ينبغي استخدام اللغة المهنية في العنوان وتجنب اللغة الصفحية أو العامية، وأن يشمل العنوان المفردات الأساسية

(1)-نورة سليمان فيسة، مرجع سابق، ص743.

(2)-الدكتورة دليلة خليفي، إجراءات اختيار موضوع البحث بين ذاتية الباحث ومتطلبات البحث، مجلة دفاتر الترجمة، جامعة الجزائر 2، المجلد 21، العدد 1، 2018، ص53.

(1)-الدكتور ذياب البداينة، المرشد إلى كتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، الرياض، 1999، ص22.